الأمن المشترك والأسلحة النووية: نداء برلماني من أجل السلام وحل النزاعات وسيادة القانون
مقدم من "برلمانيون من أجل عدم الانتشار ونزع السلاح النووي" (PNND)
إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي 2026
30 أبريل 2025 – الأمم المتحدة، نيويورك

———

أصحاب المعالي والسعادة، السيدات والسادة المندوبون المحترمون، الحضور الكريم

ربيعة أبوراس أنا عضو في مجلس النواب الليبي وممثلة عن الشبكة البرلمانية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار (PNND).

نحن نجتمع هنا اليوم من جميع أنحاء العالم في وقت تشهد فيه الصراعات المسلحة تصاعدًا، والتعددية الدولية وسيادة القانون تآكلًا، وسباق التسلح النووي تجددًا، ومخاطر استخدام الأسلحة النووية ازديادًا. وتتفاقم هذه التحديات مع تزايد الكوارث المناخية والتهديد الوجودي الناجم عن ارتفاع انبعاثات الغازات الدفيئة.

يعمل البرلمانيون حول العالم داخل برلماناتهم الوطنية وعبر شبكات مثل الاتحاد البرلماني الدولي وPNND لمواجهة هذه التحديات. ونحن نناشدكم، كممثلين للحكومات، أن تحذوا حذوهم.

معًا، يجب أن نعزز الدبلوماسية والحوار، والقيادة التعاونية، والأمن المشترك، وسيادة القانون—لمنع الحرب النووية، وحل النزاعات الدولية سلميًا، وحماية المناخ للأجيال الحالية والمستقبلية، واتخاذ خطوات ملموسة نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

أنا من بلد كان يملك برنامج أسلحة نووية لكنه اختار تفكيكه طواعية لتعزيز العلاقات مع جيرانه في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا، ومع العالم. ومع ذلك، لم تُكافأ ليبيا على هذا الاختيار، بل تعرضت للتشويه والهجوم غير القانوني والتدمير بلا رحمة.

أوكرانيا أيضًا تخلت عن مئات الأسلحة النووية التي ورثتها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي مقابل ضمانات أمنية ملزمة، لكنها تعرضت لاحقًا للغزو وتم ضم أجزاء كبيرة من أراضيها بشكل غير قانوني.

إذا كنا جادين في منع الحرب النووية وتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية، فيجب دعم الدول التي تنزع سلاحها بشكل أحادي أو تنضم إلى مناطق خالية من الأسلحة النووية. كما يجب تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية الحالية لضمان مصداقية الضمانات المقدمة. كما يتعين تعزيز دور الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية في منع العدوان ومحاسبة المُخالفين.

نحتاج أيضًا إلى إعادة صياغة أولوياتنا الأمنية نحو نموذج "الأمن المشترك"—المرتكز على حل النزاعات الدولية وحماية مستقبلنا المشترك عبر الدبلوماسية والحوار والتعاون وسيادة القانون. فتعزيز آليات الأمن المشترك مثل الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية سيمكن الدول من تقليل الاعتماد على الردع النووي والقوة العسكرية، وإعادة توجيه الموارد نحو حماية المناخ والتنمية المستدامة.

في عام 2024، وقَّع 70 برلمانيًا من 34 برلمانًا حول العالم على نداء "أَعِد عقارب ساعة القيامة إلى الوراء"، الذي قُدِّم إلى اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار في جنيف. ونود تقديم توصياته التسع لهذه اللجنة من جديد تاكيدا على أهمية هذه الخطوات :

1. وقف فوري لتحديث وإنتاج الأسلحة النووية.
2. تأكيد جماعي على أن التهديد أو استخدام الأسلحة النووية غير مقبول (كما أعلن قادة مجموعة العشرين في بالي) وغير قانوني (كما أكدت محكمة العدل الدولية).
3. التزام الدول النووية وحلفائها بالبدء في تقليل دور الأسلحة النووية في سياساتها الأمنية، بدءًا بتعهدات "عدم الاستخدام الأول".
4. التزام عالمي بالقضاء التام على الأسلحة النووية بحلول 2045 (الذكرى الـ75 لمعاهدة عدم الانتشار).
5. إطلاق عملية جماعية للقضاء على الأسلحة النووية عالميًا، تشمل التفاوض على اتفاقية شاملة للأسلحة النووية، أو اعتماد إطار اتفاق لنزع السلاح، أو التفاوض على بروتوكولات لمعاهدة حظر الأسلحة النووية تسمح بانضمام الدول النووية وحلفائها.
6. إعادة تأكيد الدور الحيوي لمحكمة العدل الدولية في حل النزاعات سلميًا وتعزيز سيادة القانون، وحث جميع الدول على قبول الولاية الإلزامية للمحكمة (74 دولة قبلتها حتى الآن).
7. إعادة تأكيد قيمة المناطق الخالية من الأسلحة النووية الحالية ودعم إنشاء مناطق جديدة، بما في ذلك منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ومنطقة خالية من الأسلحة النووية في شمال شرق آسيا.
8. خفض ميزانيات الأسلحة النووية والاستثمارات العامة في صناعتها، وتوجيه هذه الموارد نحو الصحة والسلام واستقرار المناخ والتنمية المستدامة.

9. الاستجابة الإيجابية للقرار القادم لمحكمة العدل الدولية بشأن المناخ، بما في ذلك بدء مفاوضات لمعاهدة "عدم انتشار الوقود الأحفوري" (على غرار معاهدة عدم الانتشار النووي) لإنهاء استخراج الوقود الأحفوري وانبعاثاته، وتسريع التحول الأخضر العالمي.

نعرب أيضًا عن دعمنا للبيان المقدم من منظمة "شباب فيوجن" لهذا المؤتمر. فنحن مدينون للشباب والأجيال القادمة بالقضاء على تهديد الأسلحة النووية وبناء عالم يحكمه السلام وسيادة القانون—لا قانون القوة.
وشكراً